

آليات الحوكمة ومتطلبات تطبيقها بالشركات المساهمة

السنوسي محمد الزوام مختار محمد إبراهيم

كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق

الملخص

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور حوكمة الشركات فيما يتعلق بزيادة مصداقية القوائم المالية وذلك عن طريق الإفصاح التام والنزيه ، حيث تأخذ مواضيعها في عدة مطالب بداية بمفهوم وأهمية الحوكمة ومحدداتها ، مروراً بمبادئ ومقومات حوكمة الشركات ، و تجارب بعض الدول في مجال الحوكمة ، أما المطلب الأخير فتطرق الى مقترح بمجموعة من الإرشادات لمتطلبات التطبيق بالشركات الليبية .

وتهدف هذه الورقة الى توضيح ماهية حوكمة الشركات وخصائصها ومحدداتها ومبادئها ، وكذلك تقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تمهد لتطبيق الحوكمة في الشركات الليبية .

ولإجراء هذه الدراسة اتبع الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي القائم على الدراسة والبحث في الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة الشركات .

ومن خلال اطلاع الباحثان على الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ، فقد ارتئى التفصيل والاستطراد فيما يحتاج الى توضيح من المفاهيم التي تشكل البنية الفكرية لهذه الموضوع المهم، وقد خلص الباحثان في نهاية الدراسة الى مجموعة من التوصيات والمقترحات العلمية التي أثبتت في موضعها من البحث، وأهمها تطبيق مبادئ الحوكمة في الإفصاح المحاسبي بما يضمن دقة المعلومات المقدمة وتفعيل دور لجان المراجعة من خلال آلية واضحة للإشراف و المتابعة على تنفيذ ضوابط حوكمة الشركات ، والعمل على زيادة الوعي بمفاهيم الحوكمة من خلال الدورات والندوات والمؤتمرات التي تعقد بهذا الشأن.

مقدمة:

ساهمت الأزمات المالية العالمية والتي حدثت في العديد من دول العالم الناتجة عن الفساد وسوء الإدارة وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية إلى تفاقم أزمات الشركات الكبرى وتحقيقها خسائر فادحة.

وأصبحت تكلفة الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة عيباً على الشركات والاقتصاد العالمي بشكل عام ، كما أن افتقار الشفافية والوضوح والدقة في الحسابات الختامية للشركات والمشروعات تجعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح ، وأدى ذلك إلى بحث المستثمرين عن الشركات التي بها هياكل سليمة لممارسة حوكمة الشركات التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل والإشراف عليه وعلى مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين .

لذلك أصبحت قواعد حوكمة الشركات في كافة أنحاء العالم أداة قوية لجذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية على مستوى الشركات والاقتصاد الوطني أيضاً ، حيث يؤدي الالتزام بمثل هذه القواعد إلى خلق سوق تمتاز

بالشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ووجود أدوات رقابية فعالة على أداء مجالس إدارات الشركات والتي أصبحت نقطة البداية في تطبيق قواعد حوكمة الشركات ، حيث اهتمت العديد من الهيئات العلمية الدولية المعنية بوضع قواعد لحوكمة الشركات مثل : منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) ، ولجنة حوكمة الشركات بالاتحاد الأوروبي لأسواق الأوراق المالية (EASD) ، ودليل أفضل الممارسات لحوكمة الشركات لدول جنوب آسيا (SAFA) ، والكود الموحد لحوكمة الشركات بإنجلترا (CCCC) .

وقد أدى ذلك إلى قيام العديد من الدول بإصدار العديد من التقارير والتوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نموذج وحيد لتطبيق قواعد الحوكمة في جميع دول العالم وذلك للإختلافات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول .

وباقى أصحاب المصالح مع أهمية توفير الكوادر الإدارية السليمة والرقابة عليها بما يجنب الوقوع في أزمات مالية تؤدي الى تحقيق خسائر او الإفلاس .

أهداف الدراسة:

ويسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

- 1- التعرف على الجوانب الايجابية ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها من اجل تحسين جودة الشركات .
- 2- التعرف على ماهية ومفهوم حوكمة الشركات وخصائصها ومحدداتها .
- 3- التعرف على عناصر ومبادئ الحوكمة .
- 4- تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال

منهجية الدراسة ومصادر جمع المعلومات :

يتبع الباحثان المنهج الاستقرائي الاستنباطي والذي يقوم على استقراء المفاهيم في مجال حوكمة الشركات لرصد أهم الاتجاهات الفكرية والعملية في هذا المجال واستنباط أهم النقاط الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها والنقاط السلبية التي يجب تجنبها . وقد تم جمع البيانات والمعلومات بالاعتماد على الكتب والبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث .

خطة الدراسة :

لتحقيق اهداف الدراسة تم تقسيمها الى اربعة مطالب ، المطلب الأول ماهية حوكمة الشركات حيث تم عرض مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها ومحدداتها وأهدافها ، والمطلب الثاني مبادئ وقواعد حوكمة الشركات حيث تم عرض لقواعد ومبادئ حوكمة الشركات حسب الهيئات العلمية الدولية، اما المطلب الثالث فتطرق لتجارب بعض الدول في مجال حوكمة الشركات ، ونختم في المطلب الرابع بعرض الإرشادات والمقترحات بمتطلبات تطبيق قواعد الحوكمة في ليبيا .

أولاً: الحوكمة - المفهوم ، الأهمية ، الأهداف والمحددات :

من الخصائص المميزة للشركات المساهمة انفصال الملكية عن الإدارة والتي تولد عنها تضارب المصالح بين الملاك (المساهمين) والإدارة (مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية) حيث يسعى كلاهما لتعظيم مصلحته الخاصة على حساب الآخر والذي ينعكس بدوره على نشاط الشركة ومستقبلها وكثير ما يؤدي إلى تحقيق خسائر وإفلاس ، وان ما حدث من أزمات مالية في السنوات السابقة يرجع العديد فيها

وأدى هذا التطور إلى إلزامية قواعد حوكمة الشركات في كثير من أسواق الأوراق المالية في العالم ، الأمر الذي وجّه فكر الباحثان إلى دراسة آليات الحوكمة ومتطلبات تطبيقها بالشركات المساهمة أملاً أن تكون هذه الدراسة مرشداً لشركتنا الوطنية .

مشكلة الدراسة :

أصبح معلوماً الدور الهام الذي تؤديه أسواق المال في تخصيص الموارد الاقتصادية لاستخدامها بكفاءة ، وكذلك الدور الذي تؤديه القوائم المالية لتفعيل القرارات الاقتصادية على مستوى المستثمر أو سوق المال ككل ، وزاد الإهتمام بضرورة أن تعكس القوائم المالية الواقع العملي للشركة لأن المرونة الزائدة في تغيير السياسات المحاسبية المتبعة في الشركات أدت إلى اختلاف الأرقام الواردة بالقوائم المالية وإنتشار مصطلح " المحاسبة المختلفة " والتي يقصد به معالجة الأرقام المحاسبية من خلال إستغلال الفجوات في القواعد المحاسبية والإفصاح عن الممارسات التي تغيّر تلك القوائم مما يجب أن تكون عليه إلى صورة أخرى يفضل أن يراها معدّي تلك القوائم أو إدارة الشركات مما يجعلها قوائم مضللة تحتوي على معلومات لا تتمتع بالمصداقية .

ويتربن على الممارسات غير المرغوبة من قبل الإدارة سواء كان ذلك بتغيير السياسات المحاسبية أو عدم الإفصاح النزيه إلى عدم مصداقية المعلومات الواردة بالقوائم المالية، نتيجة لوجود علاقة وطيدة بين تلك المعلومات ومستوى أداء الشركة وأسعار أسهمها في البورصة .

لذلك تزايدت أهمية الاستناد إلى آليات وقواعد حوكمة الشركات لغرض التوصل إلى قوائم مالية تنطوي على معلومات ذات مصداقية تعكس الواقع العملي ويمكن الاعتماد عليها خاصة من قبل المستثمرين والمحللين الماليين . وتطرح الدراسة تساؤل التالي .. ما هية حوكمة الشركات ومتطلبات تطبيقها ؟

أهمية الدراسة:

وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور حوكمة الشركات فيما يتعلق بزيادة مصداقية القوائم المالية وتوفير المعلومات الدقيقة والإفصاح النزيه والتام عنها وكذلك من ضعف الوعي العام في ليبيا بأهمية حوكمة الشركات في مواجهة حالات الفساد المالي والإداري خاصة في الشركات المساهمة . ورغم تزايد أهمية حوكمة الشركات إلا أن الباحثان قد لاحظا أن الأبحاث المحاسبية لم تتطرق بشكل مباشر إلى الآثار المترتبة على تطبيق قواعد الحوكمة على تطوير مستوى أداء الشركات وضمن حقوق المساهمين

المنشأة داخلياً وخارجياً من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل.

وفي ضوء ما تقدم من التعريفات نلاحظ عدم وجود تعريف موحد للحوكمة فكما أشار إلى ذلك احد الكتاب(5). إلى أن البعض ينظر إليها من الناحية الاقتصادية على أنها الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل لتعظيم قيمة الشركة واستمرارية مزاولتها للنشاط لأجل طويل ، كما ينظر آخرون للحوكمة من الناحية القانونية على انها تشير إلى العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أو غير كاملة والتي تحدد على أساسها حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية والمديرين من الناحية الأخرى ، بينما ينظر إليها الفريق الثالث من الناحية الاجتماعية والأخلاقية بالتركيز على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة .

ويخلص الباحثان بعد هذه التعريفات والتوضيح لمفهوم الحوكمة إلى القول بان الحوكمة هي مجموعة القواعد والضوابط التي تحقق الشفافية والعدالة وتسمح بالمساءلة لإدارة الشركة ولجان الإشراف والمراقبة بما يضمن حماية حقوق المساهمين وباقي أصحاب المصالح لتعود الثقة فيما يقدم من بيانات ومعلومات عن الشركة ونشاطها والذي يعكس بدوره على تنمية الاستثمار وتشجيع تدفق الأموال وتعظيم الربحية وفتح مجالات فرص عمل تفيد المواطن والمجتمع ككل .

يرى بعض الكتاب أن أسباب الحاجة لحوكمة الشركات هي(6) :

- 1- متطلبات المؤسسات الاستثمارية العالمية تستدعي مستوى عالٍ من الحوكمة حتى تقبل توجيه إستثماراتها.
- 2- حدوث حالات الإفلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة وإساءة استخدام السلطة دفع الجمهور العام للضغط على المشرعين لاتخاذ الإجراءات لحماية مصالحه.
- 3- التوجه إلى الخصخصة تطلب وضع معايير تكفل سلامة أوضاع المؤسسات العامة محل التخصيص.
- 4- الحاجة إلى الاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن بما يحقق حماية لمصالح أفراد المجتمع، خصوصاً في القطاعات التي تمس شرائح عديدة من المجتمع مثل قضايا البيئة والصحة والسلامة.
- 5- العدد الكبير من حملة الأسهم، الأمر الذي يضعف من قدراتهم على تبني قواعد مشتركة لتنظيم عمل الشركة ومراقبة أداؤها.

لهذه المشكلة . والتي دفعت بالهيئات والمنظمات المهنية إلى البحث عن الوسائل والتدابير التي يتم من خلالها متابعة أداء الشركات والرقابة عليها ومعالجة المشاكل التي تعيق تحقيق أهدافها ، حيث أتت الحوكمة كأحدى هذه الوسائل وأهمها والتي تهدف إلى ضبط أداء الشركات ورفع كفاءتها من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تمكن من متابعة الأداء لهذه الشركات والرقابة عليها ومعالجة المشاكل التي تعيق نشاطها وبما يوفر الثقة والطمأنينة لجميع أصحاب المصالح والمتعاملين معها .

مفهوم الحوكمة :

استخدمت كلمة حوكمة كمترادف لمصطلح Governance من قبل خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والمحللين الماليين والقانونيين ، وهي من المفاهيم الحديثة نسبياً والقائمة على وضع قواعد وأسس لضبط أو الرقابة للشركات والمؤسسات التي تتعرض للآزمات المالية كما هو الحال في الأزمة المالية التي تعرضت لها دول شرق آسيا عام 1997 وكذلك الأزمات المالية التي حدثت لدول أوروبا وأمريكا في السنوات 2001 ، 2002 ثم تكررت في عام 2008 . والتي نتج عنها إفلاس العديد من الشركات والمصارف وتكبدت اقتصاديات معظم دول العالم خسائر فادحة نتيجة لسوء الإدارة والفساد المالي في ظل غياب أجهزة متابعة ورقابة تعمل وفقاً للوائح وتشريعات تحد من هذه المخالفات .

هناك العديد من التعريفات لمفهوم الحوكمة نورد بعضاً منها :

- هي مجموعة (1) من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين .
- بينما عرفها الكتاب(2): بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية .
- أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (3) فقد أكد على أن حوكمة الشركات تركز على خط التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الأهداف الفردية والأهداف العامة، ويهدف هيكل الحوكمة الى تحسين عملية الاستخدام الأمثل للموارد وفي نفس الوقت زيادة درجة المسائلة بالنسبة للقائمين بالرقابة على تلك الموارد، الأمر الذي يحقق مصلحة الأفراد والمجتمع ككل .
- كما عرفها آخر(4): بأنها نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة في

الأمريكية عام 1997 نتيجة تواطؤ مكتب المراجعة الخارجي مع الإدارة وتقديمه لتقارير مالية وحسابات ختامية لا تعبر عن الموقف المالي الحقيقي لهذه الشركة ، وكذلك الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا عام 1997 (ماليزيا ، سنغافورة ، الفلبين ، اندونيسيا) والتي أدت إلي انهيار البورصات فيها ، ثم الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي اجتاحت العديد من الدول الاوروبية والأمريكية أدت إلى إفلاس للعديد من المصارف والشركات مما دعي للتدخل بقوة لتخفيف من حجم الضائقة المالية التي مرت بها تلك الشركات والمصارف سعياً لإنقاذ الاقتصاد القومي من ناحية ولتوفير الحماية والاستقرار للشركات والمصارف لمتابعة مزاوله نشاطها وحماية حقوق أصحاب المصالح بها وبالفعل قد أدرك الجميع إن الفساد وسوء الإدارة وما يترتب عليها من أزمات ليس له علاج إلا الحكم الجيد القائم على تطبيق مبادئ الحوكمة التي أصبحت مجال للبحث والدراسة والتطوير لتواكب تحديات العصر ، وترقى لمستوى الطموحات وخاصة والعالم يتجه الى ممارسة أنشطة واستثمارات أكثر تعقيدا في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي .

ويتضح مما سبق أن لحوكمة الشركات العديد من المزايا والمنافع(8):

- 1- رفع مستوى الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات .
- 2- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار في المشروعات الوطنية ، فإذا ما علم الجمهور بان الشركات تلتزم بقواعد الحوكمة أقدموا على الاستثمار فيها ، فأتباع قواعد الحوكمة أساس بث الثقة في نفوس المستثمرين ، بما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع .
- 3- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول .
- 4- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها ،فالتجربة الليبية في الاستثمار الخارجي لم تحقق عوائد أو منافع تذكر تعود على الشعب الليبي خلال العقود السابقة ، وذلك بسبب غياب الخطط والسياسات الواضحة والإدارة الرشيدة .
- 5- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية للشركات وما يترتب عن ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات .
- 6- المساهمة في القضاء على البطالة من خلال زيادة فرص العمل لإفراد المجتمع الذي سيكون نتيجة لنجاح الشركات ونموها وتوسعها وبفائها .

6- حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الباقي.

7- غياب التحديد الواضح لمسؤولية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين.

8- انتشار أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي .

أهداف الحوكمة :

تسعي الحوكمة الشركات، إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية (7) :

- 1- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
- 2- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلا عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة.
- 3- خلق حوافز ودوافع لدي مجلس إدارة الشركة نحو متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصلحة الشركة.
- 4- فرص الرقابة الفعالة على الشركة.
- 5- تمكين الشركة من التمتع بمرکز تنافسي جيد بالنسبة لمثيلاتها في سوق رأس المال بما يؤدي إلى زيادة اجتذاب المستثمرين الذين بإمكانهم تدعيم النمو المالي للشركة.
- 6- تدعيم النزاهة والكفاءة في أسواق المال.
- 7- الفصل بين الملكية والإدارة.
- 9- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- 10- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة الى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلين بالجمعية العمومية للشركة.
- 11- عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.
- 12- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة.
- 13- تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب

أهمية حوكمة الشركات :

أن ما شهدته اقتصاديات معظم دول العالم من أزمات اقتصادية في العقود الأخيرة وما تترتب عليها من أضرار وخسائر مادية ومعنوية يرجع أسبابه في الغالب الى الفساد وسوء الإدارة لمعظم الشركات المساهمة والمؤسسات العامة والخاصة ، والأمثلة في ذلك كثيرة منها إفلاس شركة انرون

- داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي تؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة ، وهذا يتحقق بالاتي (10) :
- 1- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة .
 - 2- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف .
 - 3- الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي .
 - 4- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار .
 - 5- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين .
 - 6- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية .
 - 7- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح .
 - 8- خلق فرص العمل .

ثانياً : مبادئ ومقومات حوكمة الشركات

مبادئ حوكمة الشركات

وسوف يتطرق الباحثان بشيء من التفصيل الى مبادئ حوكمة الشركات التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (11). والتي تهدف الى مساعدة حكومات الدول الأعضاء وحكومات الدول غير الأعضاء في غمار جهودها لتقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لموضوع حوكمة الشركات في تلك الدول ، بالإضافة إلى توفير الخطوط الإرشادية والمقترحات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والشركات وغيرها من الأطراف التي تلعب دوراً في عملية وضع أساليب سليمة لحوكمة الشركات وتركز المبادئ على الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات ، ولكنها تعد أيضاً في حدود معينة أداة مفيدة لتحسين أساليب حوكمة الشركات الأخرى التي لا تتداول أسهمها في البورصات ، ومن بينها الشركات الخاصة المغلقة والشركات المملوكة للدولة ، وتمثل تلك المبادئ أساساً مشتركاً تعتبره الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمثابة ضرورة لتطوير أساليب حوكمة الشركات والغاية الأساسية هي أن تكون المبادئ موجزة ومفهومة ، ويسهل الوصول إليها من جانب المجتمع الدولي . حيث تغطي مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمس مجالات وهي :

المبدأ الأول : حقوق المساهمين

- 7- تحسين مستوى جودة التقارير المالية من خلال تفعيل آليات الرقابة على إنتاج المعلومات بتحقيق التأهيل المناسب للمراجعين وتحقيق الالتزام بالقيم الاخلاقية .
- 8- ضمان الالتزام بمجموعة من آليات المراجعة الخاصة بالتأكد من صحة المعلومات المحاسبية
- 9- ضمان الالتزام بقواعد محددة لمتطلبات الإفصاح والشفافية للشركات التي تتداول أوراقها المالية بالبورصة ، وبصفة خاصة في مجال الإفصاح عن المعلومات الجوهرية ، وكذلك مجال استخدام مجموعة معينة من معايير المحاسبة والمراجعة .

محددات الحوكمة:

لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد حوكمة الشركات يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات ، وفي حالة عدم توافر تلك المحددات فإن تطبيق هذه المبادئ والحصول على مزاياها يعتبر أمراً مشكوكاً فيه ، وتشتمل هذه المحددات على مجموعتين:

المجموعة الأولى المحددات الخارجية : تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل (9) :

1. القوانين المنظمة لعمل السوق مثل قوانين سوق المال ، الشركات ، تنظيم المنافسة ، منع الممارسات الاحتكارية ، والإفلاس .
2. درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج
3. كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات .
4. كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات ، والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها ، وأيضاً وضع العقوبات المناسبة وتطبيقها في حالة عدم التزام الشركات .
5. المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ، ومنها على سبيل المثال ، الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل ، المراجعين ، المحاسبين ، المحامين ، والشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية وغيرها .
6. المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة ومنها ، مكاتب المحاماة ، المراجعين ، التصنيف الائتماني ، والاستشارات المالية والاستثمارية .

المجموعة الثانية المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات

- أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون والمؤسسون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين :

حيث ينص هذا المبدأ على انه يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب ، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم ، وهناك بعض الإرشادات التي يجب مراعاتها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ

- 1- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
- 2- ينبغي أن يكون للمساهمين - داخل كل فئة - نفس حقوق التصويت فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم .
- 3- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء او المفوضين بطريقة متفق عليها بين أصحاب الأسهم .
- 4- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين - كما يجب ألا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت .
- 5- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية .
- 6- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة .

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات
يقوم إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وتشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستمرارية للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، ويتضمن الاعتراف بدور أصحاب المصالح الأخرى ما يلي:

- 1- مراعاة حقوق أصحاب المصالح .
- 2- حصول أصحاب المصالح على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم .
- 3- إيجاد آليات لمشاركة أصحاب المصالح في الرقابة على الشركات وعلى أن تكفل تلك الآليات تحسين مستويات الأداء للشركة.

حيث ينص هذا المبدأ على انه ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، وذلك من خلال ما يلي:

- 1- الحقوق الأساسية للمساهمين، والتي تتضمن ما يلي:
 - تأمين أساليب تسجيل الملكية.
 - نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
 - الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
 - المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين .
 - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
 - الحصول على حصص من أرباح الشركة.
- 2- للمساهمين الحق في المشاركة وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة، ويتضمن ذلك ما يلي :-
 - التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة، أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة
 - طرح أسهم إضافية.
 - أية تعديلات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.
- 3- ضرورة أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي إحاطتهم علمًا بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين، ومن بينها قواعد التصويت؛ ولذلك فإنه يجب أن:
 - يتم تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب بشأن تواريخ وأماكن وجدول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها من خلال الاجتماعات.
 - إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة، وإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك.
 - يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، كما يجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة، سواء كانت حضورية أو بالإنابة.
 - الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعدادًا معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.
 - السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.
 - ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حياة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال.
 - ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواد لتحسين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

4- حصول أصحاب المصالح على المعلومات المتصلة بحوكمة الشركة .

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية:

ينص هذا المبدأ على انه ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات القيام بالإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة". وهناك مجموعة من الإرشادات يجب مراعاتها عند التطبيق :

- 1- يجب أن يشتمل الإفصاح على المعلومات التالية:
 - النتائج المالية والتشغيلية للشركة .
 - أهداف الشركة .
 - حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت.
 - عوامل المخاطرة المنظورة.
 - أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
 - المسائل المادية المتصلة بالعمالين وبغيرهم من أصحاب المصالح.
 - هياكل وسياسات حوكمة الشركات .
- 2- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات ، وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية ، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة .
- 3- ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفاء ومؤهل حتى يمكنه أن يقدم قوائم مالية تمثل بصدق المركز المالي للشركة ، مع مراعاة أصول مهنة المراجعة . وينبغي أيضاً أن يكون المراجع الخارجي قابل للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين
- 4- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة. أخذاً في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين.

3- ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسة معينة، تتضمن :

- الإشراف على فعالية ممارسة حوكمة الشركة وإجراء التغييرات، إذا لزم الأمر.
- اختيار وتحديد مكافآت ومرتبوات المدراء، والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة واستبدالهم إذا لزم الأمر، مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب.
- 4- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.
- 5- ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة، والتي يجب أن تتم بشكل رسمي.
- 6- رقابة وإدارة أي تعارض في مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة وإساءة استغلال عملية الأطراف ذات صلة القرابة.
- 7- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال .
- 8- ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادراً على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شئون الشركة .
- 9- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال .

ومن هنا تعمل الحوكمة بناء على هذا المبدأ على ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاته في الأضرار بمصالح المساهمين أو أي من الأطراف المرتبطة بالشركة كالموردين وحملة السندات والمقرضين والدائنين والمستهلكين، كما تعمل الحوكمة على ألا تسيء الإدارة استغلال أموال حملة الأسهم، وأن تجعل الإدارة حريصة على ربحية وقيمة أسهم الشركات.

مقومات حوكمة الشركات

في هذا المبحث لابد من الإشارة الى ان لحوكمة الشركات أربعة مقومات أساسية هي(12) :

1- **الإطار القانوني**: وهو المسؤول عن تحديد حقوق المساهمين واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالشركة وبصفة خاصة المؤسسين والجمعية العمومية للمساهمين والمساهم الفرد ومجلس الإدارة ولجانه الرئيسية ومراقب الحسابات، وكذا عقوبات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسؤوليات وتجاوز تلك الاختصاصات، كما يجب أن يحدد الإطار القانوني للحوكمة الجهة الحكومية المنوط بها مراقبة

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

وينص هذا المبدأ على أنه ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين . ويشير هذا المبدأ إلى أن هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب الأخذ بها بما يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين، وهذه الاعتبارات ما يلي:

- 1- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.
- 2- إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين وبطرق مختلفة فإن على مجلس

ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أو لا. وأدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينات، إلى قامت كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية (FRC) وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توافر الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات. ولذلك صدرت العديد من التقارير ذات العلاقة، مثل الكود الموحد لحوكمة الشركات بإنجلترا

تجربة الولايات المتحدة : يتشابه اهتمام الولايات المتحدة بمفهوم حوكمة الشركات مع اهتمام المملكة المتحدة، وذلك نظراً لتشابه اقتصاد الدولتين وارتباط العديد من الشركات بالبلدين فيما بينهما. حيث أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به مثل (SEC) Securities Exchange Commission، بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة، والتي أدت إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإلزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له، وخاصة المسجلة أسهمها لدى البورصات. ومن الملاحظ أن الإهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة، والذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة، بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، وقام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهرية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

تجربة فرنسا:- توجد عوامل عديدة جعلت أطراف السوق أكثر اهتماماً بقواعد الحوكمة وإدارة الشركات في فرنسا، ومن أبرز تلك العوامل هي زيادة وجود المساهمين الأجانب وظهور مفهوم صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس. وتولى ذلك أهم منظمين لأصحاب الأعمال في فرنسا المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين والجمعية الفرنسية للمنشآت الخاصة والذاتان قاما بإنشاء لجنة قواعد إدارة الشركات التي كانت برئاسة فينو vienot رئيس الجمعية العمومية وذلك صدر تقرير فينو في عام 1995. وقد جذب التقرير الكثير من الاهتمام إلا أن التقرير لم يقترح إدخال تغييرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات وأيضاً لم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات

تطبيق إجراءات الحوكمة، ولا يجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات وإعتباره شأناً داخلياً لها، لأنه لن يختلف حينئذ عن نظام الرقابة الداخلية ولن يحقق أهداف الحوكمة، فالرقابة الداخلية ليست صمام أمان من الغش والإحتيال في الشركات، خاصة وأنه توجد أدلة على الإتجار بقوانين مراقبة الشركات.

2- الإطار المؤسسي: وهو الإطار الذي يتضمن المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل الشركات، مثل الهيئة العامة لسوق المال، والرقابة المالية للدولة والبنوك المركزية والهيئات الرقابية والهيئات غير الحكومية المساندة للشركات دون إستهداف الربح كالجمعيات المهنية والعلمية المعنية والجمعيات الأهلية المعنية كجمعية حماية المستهلك، وكذلك المؤسسات غير الحكومية الهادفة للربح مثل شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاماة والتصنيف الائتماني والتحليل المالي وشركات الوساطة في الأوراق المالية وغيرها، ولا يقل دور المؤسسات العلمية كالجامعات أهمية عن دور تلك المؤسسات إذ يقع عليها عبء تطوير نظم الحوكمة ونشر ثقافتها، وينبغي أن تقوم جميع هذه المؤسسات بأدوارها بكفاءة وأمانة ونزاهة وشفافية من أجل صالح الشركات والاقتصاد القومي عامة.

3- الإطار التنظيمي : يتضمن عنصرين هما :النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها موضعاً عليه أسماء وإختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة وكذلك أسماء وإختصاصات المديرين التنفيذيين.

4- روح الإنضباط والجد والإجتهد: والحرص على المصلحة العامة للشركة، وتشجيع جميع العاملين فيها على المساهمة الفعالة بكامل الإمكانيات في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية وذلك بنشر ثقافة الحوكمة في الشركة، والعمل على تفعيلها بقدر الإمكان من منطلق أن الشركة هي سفينة جميع الأطراف إلى بر الأمان، ومن مصلحة الجميع الحرص على سلامتها والعمل على تحسين قدراتها التنافسية.

ثالثاً : تجارب بعض الدول في مجال حوكمة (13) :

أسفر الإهتمام بقواعد حوكمة الشركات إلى قيام العديد من الدول بإصدار العديد من التقارير والتوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات عن طريق المؤسسات العلمية بها أو بورصات الأوراق المالية بها، مع التأكيد على أنه ليس هناك نموذج وحيد لتطبيق قواعد حوكمة الشركات يؤدي إلى نفس النتائج في جميع دول العالم، ونبينا فيما يلي لمحة موجزة عن تجارب بعض الدول فيما يتعلق بحوكمة الشركات.

تجربة المملكة المتحدة : نشأ وتطور مفهوم حوكمة الشركات بالمملكة المتحدة حيث سار ببطء ليصبح جزء من

باستمرار، مع قدرته للاستجابة إلى معايير حوكمة الشركات والتي لا بد أن تتكامل مع قياس الأداء وإدارته بطريقة متوازنة.

6- يجب على أصحاب المصلحة تفهم دور المنظمة ، وكذلك التعرف على نظام حوكمة الشركات الموجود بالمنظمة.

7- يجب أن تسهم القواعد والنظم في حماية المساهمين الذين استثمروا أموالهم بالشركة .

8- يجب أن تشكل المعايير الأخلاقية الأساس لكل الأنشطة التنظيمية وأن يكون لها الأولوية بالنسبة لكل القرارات.

9- ينبغي تجسيد مفهوم حوكمة الشركات ليصبح جزء من ثقافة المنظمة والمجتمع.

و من خلال هذه المتطلبات يتضح أن حوكمة الشركة تركز على ثلاث ركائز أساسية وهي :

1- السلوك الأخلاقي : ضمان الالتزام السلوكي من خلال :

- الالتزام بالأخلاقيات الحميدة .
- الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد.
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة .
- الشفافية عند تقييم المعلومات .

2- الرقابة والمساءلة : تفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح المنشأة :

- أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال ، مصلحة الشركات ، البورصة ، المصرف المركزي في حالة المصارف .

- أطراف رقابية مباشرة : المساهمون ، مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، المراجعين الداخليين ، المراجعين الخارجيين .

3- إدارة المخاطر :

- وضع نظام لإدارة المخاطر .

- الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة .

توصيات البحث:

تجربة روسيا:-أحرزت روسيا تقدماً عندما قامت بإصدار قانون حوكمة الشركات حيث ساعد في رفع معايير حوكمة شركاتها إلى المستويات المقبولة لدى المستثمرين الدوليين ،وما يزال هناك الكثير مما يجب على روسيا أن تفعله لكي تستفيد استفادة كاملة من مزايا العولمة. ويعتبر الإفصاح والشفافية من أبرز مجالات التقدم في مجال حوكمة الشركات في روسيا، وتكشف تقارير الحوكمة الروسية السنوية والربع السنوية المزيد من التفاصيل عن الأداء المالي والأداء غير المالي للشركات رغم ما يتطلبه الأداء غير المالي من شمولية. ويزداد عدد الشركات الروسية الكبرى التي تصدر تقاريرها وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام (GAAP).

رابعا" : متطلبات تطبيق قواعد وآليات الحوكمة بالشركات المساهمة :

بناءً على ما سبق يقترح الباحثان مجموعة من الإرشادات للشركات المساهمة التي لو طبقت لتحقق الاستفادة القصوى من آليات وقواعد حوكمة الشركات ومن هذه الإرشادات مايلي:

1- يجب إظهار جميع المعلومات المطلوبة للمستخدمين عند تقديم التقارير السنوية وضمان عرضها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، مع عدم ترك أي فرصة لإخفاء المخالفات ، وهذا يتحقق من خلال فحص مستقل للقوائم المالية بشكل كفاء من قبل مراجع خارجي ، وذلك قبل نشر هذه القوائم .

2- يجب تكوين لجنة مراجعة داخلية تتكون من أعضاء على مستوى عالي من الكفاءة ضمن مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وذلك لتقديم رؤية عن مدى تحقيق حوكمة الشركات ، على أن تقدم هذه اللجنة تقرير منفصل للمساهمين يختلف عن التقرير السنوي .

3- يجب أن تكون المراجعة الداخلية مهنية ومستقلة وأن تركز على مدى النجاح في إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة .

4- يجب أن يكون مجلس الإدارة مزيجاً من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين لكي يحدث توازن لتمثيل مصالح المساهمين وبطريقة مهنية . ويجب تحديد مسؤوليته ووضع معايير تقييم الأداء لضمان حصول أعضاءه على مكافآت عادلة .

5- لا بد من وجود نظام متماسك لإدارة المخاطر الذي يزود نظام التقارير بمعلومات موثوقة ، بحيث يتغلغل نظام الرقابة الداخلية في المنظمة كلها مع تحديثه

- في ضوء ما تناوله البحث من موضوعات متعلقة بالحوكمة وتطبيقاتها يوصي الباحثان بالاتي :
- 1- أن يتم إيجاد قسم في الهياكل الإدارية للشركات المساهمة يختص بتطبيق مبادئ الحوكمة وينشر التعميمات والإرشادات التي تساعد العاملين على تفهم اهدافها .
 - 2- العمل على إقامة دورات تدريبية للعاملين حول مفاهيم الحوكمة و المبادئ التي تحكم تطبيقها .
 - 3- ضرورة ان تتولى الجهات الرقابية متابعة مدى التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، مع التطوير المستمر لتلك المبادئ لتواكب التطورات المستمرة في مجال الأعمال .
- 4- إعادة النظر في اللوائح والتشريعات والإجراءات التي قد تعيق تطبيق مبادئ الحوكمة على الشركات .
 - 5- يجب ان يتوفر نظام مالي جيد داخل الشركات المساهمة ولذلك باعتباره إحدى أهم مقومات حوكمة الشركات ، كذلك وجود مثل هذا النظام يساعد الشركات المساهمة على المنافسة الدولية ويلبي متطلبات الدخول للأسواق العالمية .
 - 6- الحرص على عدم وجود تعارض بين الإدارة والمساهمين من خلال اللقاءات الدورية وعرض التقارير والإحصائيات التي تمكن المعنيين من التعرف على مجريات الأمور في الشركة بشفافية تامة .
 - 7- إجراء الدراسات حول المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في الشركات المساهمة.

Governance principles and the requirements of applicable corporate

Alzawam A. M.

Ibrahim M. M.

Abstract

There has been renewed interest in the corporate governance practices of modern corporations. The importance of corporate governance and its determinants has been proven by experiences in some countries. This study is driven by the fact that corporate governance is playing an important role on the credibility of financial statements through full and fair disclosure and most of the studies considering this subject in developing countries like Libya were lacking of empirical evidence.

Thus this paper aims to clarify the concept, characteristics, determinants and principles of corporate governance, as well as to provide suggestions and recommendations, which will pave the way for the application of corporate governance in Libyan companies.

To conduct this study inductive and deductive research approaches were conducted. Thus a set of recommendations and guidelines and requirements for the application of corporate governance in Libyan companies were given.

المراجع :

- 1- شحاته ، علي ، 2007، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص. 19
- 2- حماد، طارق عبد العال ، 2005 ، حوكمة الشركات : المفاهيم – المبادئ –التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 3 .
- 3- SEC,UNDP. Projection corporate governance , project report , July 2003 , p3.
- 4- الحيزان،فهد اسامة ، 2005 ،نظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة) ، حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول،جامعة الإسكندرية،كلية التجارة ، ص.9 .
- 5- يوسف،محمد حسن ، يونيه 2007 ،محددات الحوكمة ومعاييرها ،بنك الاستثمار القومي ،ص 13 .

- 6- بن درويش، عدنان بن حيدر ، 2007 ، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ، اتحاد المصارف العربية ، ص 19 – 20 .
- 7- العيسوي، إبراهيم احمد ، 2003 ، التنمية في عالم متغير ، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، القاهرة دار الشرق ، ص 36 .
- 8- منصور، دعاء محمد صالح ، 2008 ، دراسة اختباريه لأثر آليات حوكمة الشركات على تطوير الأداء والتنبؤ بالقيم السوقية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المصري ، كلية التجارة ، القاهرة ، ص 14 .
- 9- حداد، مناور ، 2008 ، دور حوكمات الشركات في التنمية الاقتصادية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول (حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي) ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، ص 7 .
- 10- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2003، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن دي سي ، ص 145 – 151 .
- 11- بن درويش، عدنان بن حيدر ، مرجع سابق ذكره ، ص 26 – 27 .
- 12- لمزيد من التفصيل راجع :
- سليمان، محمد مصطفى، 2006 حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، دراسة مقارنة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 72 وما بعدها .
- لطفي، أمين السيد احمد، مارس 2003 ، حوكمة الشركات وفجوة توقعات المراجعات، مجلة الدراسات المالية و التجارية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الأول ، ص 12 وما بعدها .